

## أمام مفاصلة النيابة

## محاكمة «هادي» و«بحاح» مطلب شعبي ملح



## محامون يدعون لمسيرات ضاغطة على النيابة

يوماً بعد آخر والاحتجاجات الشعبية للقضاء، تزداد زخماً وارتفاع وتيرة المطالبة بمحاكمة هادي وبحاح جراء ما اقترفاه من جرائم في حق الشعب اليمني، بالتزامن مع تحركات بعض المنظمات الحقوقية والقانونية المدنية سواء بما قدمته من شكاوى وبلغات للنائب العام لتحقيق المطالب الشعبية بمحاكمة هادي وبحاح منذ الأيام الأولى للعدوان السعودي، إلا أن المشكلة أن القضية ما زالت أمام النيابة الجزائية المتخصصة حتى اليوم، هذا إلى جانب التحركات التي تقوم بها هذه المنظمات مع بعض الحقوقيين على المستوى الدولي لايصال القضية إلى محكمة الجنايات الدولية.. من هذا المنطلق قامت «الميثاق» بتسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال استطلاع آراء عدد من الحقوقيين والمحامين.. فإلى الحصيلة..

لقاء / محمد احمد الكامل

الحكومية وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات الحقوقية والقانونية سواء المحلية او الدولية إلى رصد وتوثيق هذه الجرائم ورفعها إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة هادي وحكومته وقادة العدوان دولياً.

## تجاهل مريب

فيما المحامي ابراهيم البكولي - إضافة لما سبق - يدعو السلطة القضائية إلى العمل على ذلك وسرعة الاستجابة للمطالب الشعبية بمحاكمة الفار هادي وبحاح جراء ما ارتكبه من جرائم حرب وابتداء في حق هذا الشعب وابنائهم، ولكن المشكلة تكمن في تجاهل هذا الموضوع منذ اليوم الاول للعدوان..

مضيفاً: ان الموجودين حالياً في السلطة لا يعيرون هذا الامر اي اهتمام وذلك بسبب عدم وجود اي شخصية او جهة قانونية تسعى لتحقيق العدالة وتطبيق القانون، اما السلطة فيبدو أنها لاتهتم بالقانون او الجرائم التي ارتكبت بحق اليمن والشعب اليمني والتي يعاقب عليها القانون الدولي.. مشيراً إلى ان محاكمة هادي وبحاح ومثولهما أمام القضاء اليمني غيابياً كان من المفروض ان تتم في الأيام الأولى للعدوان السعودي الغاشم، وهو امر مرتبط برغبة القانونيين على السلطة حالياً.. مختتماً كلامه: نأمل من جميع القانونيين والحقوقيين ان يقوموا بواجبهم في تحقيق المطالب الشعبية بمحاكمة كل من تعاون ووافق على هذا العدوان وليس هادي وبحاح فقط، إلى جانب قيام الجهات المختصة او المعنية برصد وتوثيق جميع الجرائم وبالأخص جرائم العدوان السعودي البربري في حق اليمن ارضاً وانساناً والتي تعتبر في القانون الدولي من جرائم الحرب لرفعها لمحكمة الجنايات الدولية وتنفيذ الاجراءات القانونية المتعارف عليها دولياً في هذا الجانب.

> رئيس منظمة البيت القانوني الاستاذ محمد المسوري يقول: ان بعض المنظمات الحقوقية ومحامين أيضاً تقدموا منذ بداية العدوان بشكاوى جنائية وطلبات للتحقيق مع هادي وبحاح والاربعاء نفر الا ان القضية لا تزال في النيابة الجزائية المتخصصة..

مبيناً ان على الشعب اليمني الخروج في مسيرات والتظاهر امام النيابة للمطالبة بسرعة استكمال التحقيقات وجراء محاكمة عادلة لهادي وزمرته حتى وان كانوا خارج الوطن فيجب اعادتهم عبر الإنترنت الدولي.. موضحاً ان تأخر النظر في القضية لدى النيابة الجزائية المتخصصة يعود الى عدم وجود سلطة قرار لاعضاء النيابة للتصرف في القضية بكامل الحرية حيث يخضعون لتدخلات النائب العام وهيئته عليهم، والذي مازال يتلقى التوجيهات من الرياض..

مؤكداً على ضرورة إعطاء أعضاء النيابة الحرية الكاملة في التحقيق دون تدخلات سياسية قادرة الى جانب تعيين قائم بأعمال النائب العام لحين ترتيب اوضاع البلاد.

كما ان على وسائل الإعلام المختلفة الاستمرار في الضغط الاعلامي للمطالب بمحاكمتهم.. وأضاف: اما فيما يخص المحاكمة الدولية فنحن نصد متابعنا الآن حيث ان تواجدنا وتحرراتنا الخارجية هي لاجل ذلك وقد سبق وان تقدمنا نحن في مؤسسة البيت القانوني ومنظمات اخرى بشكاوى او بالاصح طلب فتح تحقيقات لمدعي عام محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في جرائم العدوان المرتكبة في اليمن ضد سلمان ونجله وهادي وبحاح وكل المشاركين في العدوان.. مردفاً: وقراباً جداً ان شاء الله ستكون هناك مستجدات وسنوافيكم وجميع ابناء الشعب اليمني بكل ماسيتهم.. بالاضافة الى مشاركتنا في الدورة القادمة لمجلس حقوق الانسان لمطالبة

المجتمع الدولي بالضغط لجراء تحقيقات عاجلة.

## متهمون بجرائم حرب

من جانبه المحامي ( ايمن الحرازي ) يرى ان على السلطة القضائية وبموجب الصلاحية المخولة لها دستوريا الاستجابة للمطالب الشعبية بالضغط أكثر من اجل استكمال التحقيقات وسرعة محاكمة هادي وبحاح وعدم التراجع عن هذا الواجب الوطني والدستوري، خاصة وأن القضية منظورة أمام النيابة الجزائية المتخصصة منذ الايام الاولى للعدوان وذلك بعد أن تقدم بها عدد من المحامين والحقوقيين منهم من يتبع منظمات قانونية وحقوقية مدنية.. فلماذا هذا التأجيل وتأخير استكمال التحقيقات وعدم وصول القضية الى القضاء والمحكمة طوال هذه المدة.. موضحاً ان هادي ومن معه في الرياض متهمون بجرائم عظمى تضمنها القانون الجزائي اليمني.. مثل:

- جريمة الخيانة العظمى للبلاد والمتمثلة بطلب هادي من دولة اجنبية الحرب على الوطن ، جريمة المساس بسيادة واستقلال الوطن ووحدة وسلامة اراضيه، جريمة السعي والتخاير مع دولة معادية وفي زمن الحرب وكشف اسرار الدولة الحربية وتدمير مقدراتها العسكرية.. علماً أن اغلب هذه الجرائم ان لم يكن جميعها تصل عقوبتها الى الاعدام.. مبيناً ان هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم او غيره فلماذا التأجيل والعرقلة، ولمصلحة من هذا التأخير؟ لذا يجب سرعة البت في القضية والفصل فيها محلياً كخطوات أولى.. مضيفاً: وبما ان هادي وحكومته فارون خارج البلاد وبعد ان ثبت ان هناك جرائم حرب ابتداء جماعية قام بها العدوان السعودي راح ضحيتها الكثير من المواطنين والبرياء المدنيين، ناهيك عن تدمير كل مقومات الحياة والتراث الانساني في اليمن بموافقة هادي وبحاح وعلمهما، هنا تأتي الخطوة الثانية التي تسعى من خلالها الجهات

## دائرة المنظمات بالمؤتمر تدين استهداف العدوان «رابطة المعونة لحقوق الإنسان»



اعربت دائرة المنظمات الجماهيرية بالمؤتمر الشعبي العام عن ادانتها واستنكارها الشديدتين لما يقوم به العدوان السعودي الغاشم من اعتداء على منظمات المجتمع المدني والتي كان آخرها استهداف مقر «رابطة المعونة لحقوق الإنسان» -الائتني الماضي- بصاروخ بالقرب من مقر الرابطة الكائن في شارع الخمسين حي بيت بوس والذي يضم منزل وسكن عائلة رئيسها المحامي محمد علي علاو.

وقال الاستاذ طه الهمداني رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بالمؤتمر: ان هذا العدوان على المنظمات الجماهيرية واستهدافها يدل على السقوط الاخلاقي للعدوان.

مطالباً المنظمات الدولية بتحمل مسئوليتها تجاه ما يهدف اليه العدوان السعودي بمثل هذه الاعمال والتي في مقدمتها محاولته طمس الحقائق التي تحرض المنظمات المدنية على ايضاحها للراي العام.. خاصة والعدوان قد ارتكب عدة مجازر بحق ابناء الشعب اليمني العزل.

واعتبر رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية هذا الاعتداء عملاً إجرامياً مرفوضاً كونه يستهدف المجتمع المدني.

وفي سياق متصل، دان رئيس رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة المحامي محمد علاو في تصريح لوكالة خبر، استهداف طيران العدوان السعودي، بصاروخ مباشر، مقر الرابطة ومكاتبها ومنزله وعائلته واطفاله والذي أدى الى إتلاف المنزل ومحتوياته واثاث مكتبه.

واضاف، ان هذا الاستهداف للرابطة الواقعة وسط حي سكني، دليل واضح ان هدف السعودية هو ارتكاب مزيد من مجازر الإبادة الجماعية ضد المدنيين اليمنيين من خلال قتلها اكبر عدد

ممكن منهم، واستهدافها الأعيان المدنية في زمن الحرب بدون أي مبرر.

ولفت إلى ان السعودية تعمل لإسكات صوت ونشاط الرابطة ورئيسها الذي يقوم بجولة عالمية خارج اليمن منذ شهرين وأكثر وبهدف الضغط من أجل فتح تحقيقات دولية في جرائم الحرب على اليمن، وهو ما أزعج آل سعود. معتبراً ان الهدف من هذه الغارة الانتقام منه شخصياً وقتل أفراد أسرته، وتدمير المنظمة ومن يعمل فيها وكل محتوياتها.. وهذا ما يعتبر من

أبشع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها السعودية ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن.

وناشدت رابطة المعونة لحقوق الانسان والهجرة كل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية إدانة الجريمة والتضامن مع الرابطة وانقاذ حياة أسرته والناشطين الحقوقيين وكل الشعب اليمني الذين يتعرضون للتهديد المباشر في حياتهم ومنازلهم بسبب العدوان السعودي المتواصل ضدهم.

وطالبت -في بيان لها -كل الهيئات الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهم في انقاذ الشعب اليمني من جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يقوم بها آل سعود، وفك الحصار الغاشم ضده فوراً، وفتح تحقيق دولي شامل في هذه الجريمة وكل جرائم الحرب التي ارتكبت من قبل كل الأطراف في اليمن، وتقديم المتورطين للعدالة، وتعويض الضحايا وفقاً للقانون الدولي.

الأمانة العامة للمؤتمر تهنيئ  
سكرتير رئيس المؤتمر  
بنيله درجة الدكتوراه

هنأت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام الأستاذ احمد عبدالله الصوفي السكرتير الصحفي لرئيس المؤتمر الشعبي العام على نيله درجة الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف من جامعة ميتشجن الأمريكية - قسم التاريخ وذلك على بحثه الموسوم: «بجدلية العلاقة بين الدولة والوحدة الوطنية في التاريخ اليمني».. معتبرة انجازاً يضاف الى رصيد نيل الصوفي درجة الدكتوراه انجازاً يضاف الى رصيد النجاحات التي حققها خلال مسيرة حياته المهنية.

هذا وكانت جامعة ميتشجن الأمريكية -قسم التاريخ- منحت الباحث احمد عبدالله الصوفي السكرتير الصحفي لرئيس المؤتمر الشعبي العام على نيله درجة الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف وذلك على بحثه الموسوم: «بجدلية العلاقة بين الدولة والوحدة الوطنية في التاريخ اليمني».

وقد أوصت اللجنة المشرفة على البحث بطابعته كونه سيقدم خدمة للوقى والمكونات السياسية اليمنية ويعرف ابعاد الصراعات التي اجترتها اليمن لأكثر من الف وخمسمائة عام من تاريخها السياسي.

هذا وقد حالت ظروف الحرب دون سفر الدكتور احمد الصوفي لاستلام شهادة الدكتوراه.